عبد الناصر والوحدة العربية

بقلم الدكتور حسن صعب

تكونت الاتحادات المعاصرة في ظل نظريتين سياسيتين رئيسيتين : النظرية الليبرالية التي استوحتها الاتحادات الغربية والنظرية الماركسية التي استوحتها الاتحادات الشرقية . (١) واذا عدنا بالنظريتين الى اصولهما التاريخية والثقافية لوجدناهما وجهين لفلسفة الحكم الغربية كما تطورت من ارسطو الى جوهن لوك ومن هيرقليطس الى هيجل ، ولتجربة الحكم الغربية كما تطورت من المدينة ـ اليونانية فالى الامبراطورية الرومانية فالى الامبراطورية المقدسة الوسطوية فالى الدولة القومية في العصر الحديث ، فالى الاتحاد الفدرالي ، بحيث جاء الاتحاد الفدرالي مركبا تنظيميا جديدا من الحكم الامبراطوري وحكم الدولة ـ المدينة . وبلغت الحضارة الغربية في هذا العصر مستوى من الارتفاع والانتشار اعطى للنظريات الغربية والايديولوجية الغربية والتنظيمات الغربية مقامها النموذجي للانسانية كلها، وجعل الحضارة نفسها «الحضارة الانسانية الحديثة»، والايديولوجية الغربية «الايديولوجية الانسانية » ، والفعالية الغربية المثل الاعلى للفعالية الانسانية ، والابداعية الغربية الضالة المنشودة للابداعية الانسانية .

واذا كانت الشعوب المتخلفة ترى صورة غدها في الشعوب المتقدمة عليها ، فقد اصبحت الشعوب الاقل تقدما في اميركا الشمالية ففي اوروبا الشرقية وفي اميركا اللاتينية وفي آسيا وافريقيا ترى تقدمها في الاقتداء بالشعوب الاعلى منها تقدما سواء اكان ذلك على صعيد التنظيم السياسي او على صعيد سائر صور التكامل المجتمعي . فاخذت هذه الشعوب في قارة بعد الاخرى واقليم بعد الاخر « تتحدث » او « تتعصر » باقتباس النماذج التنظيمية « التحديثية » او « العصرية » التي سبقها اليها رواد التحضر الحديث . وكان هذا هو شأن العرب في اقتباسهم لليبرالية والماركسية وفي اقبالهم على القومية والعلمانية ، وفي احتذائهم الديموقراطية والدستورية وفي تطلعهم للكونفدرالية والفدرالية .

ولكن تأثير رواد الحضارة الحديثة لم يقتصر على التعميم الانساني لنماذجهم التنظيمية الخاصة ، ولكنه تعدى ذلك الى ايقاظ وعي الشعوب والامم غير الغربية بتراثها الذاتي وما تجلى فيه من قيم انسانية وما سبق اليه من تجارب تنظيمية نموذجية . فجاء هذا الوعي الذي اشتد باشتداد التحدي الغربي ، بعدا نفسيا وثقافيا من ابعاد يقظة فثورة الشعوب المتحداة في الان ذاته باستعمارية المتقدمين وحضارتهم ..وكانت النهضة فاليقظة فالثورة العربية احدى استجابات ان لم نقل اولى استجابات الشعوب غير الغربية للتحدي الغربي .

فواجهت الثورة العربية كما واجهت الثورة اليابانية والثورة الهندية والثورة الصينية والثورة الافريقية « مفارقة » التحرر من استعمارية الغرب بتقدمية الغرب . انها مفارقة التلازم بين الحرية والتقدم . وهي مفارقة عرفها الرومان من قبل مع اليونان ، والعرب مع البيزنطيين والفرس ، والاتراك مع العرب والفرس ، والاميركيين مع البريطانيين ، والاوروبيين الشرقيين مع الاوروبيين الغربيين . وهي الان المفارقة التي يعانيها الجنوبيون مع الشماليين ، او المتخلفون اللاتينيون والاسيويون والافريقيون مع المتقدمين الاوروبيين والافريقيين وتستحيل المفارقة تحررا شاملا بقدر ما تصبح عملية تحويل للحرية السياسية المسترجعة من حالة سكونية تستفحل فيها الهوة الانمائية او الحضارية الى حالة حركية يتكافأ فيها الجميع في مستوى الابداع الحضاري . انها التحول من الحرية ككينونة استقلالية شكلية الى الحرية ككينونة استقلالية فعلية اي كصيرورة خلاقة .

ان هذا هو السياق الحضاري والتاريخي الحقيقي الذي يتحرك فيه المشروع الوحدوي العربي واي مشروع سياسي او تنظيمي اخر في الوطن العربي او في العالم الثالث . ان حركتنا التاريخية الحقيقية ، وحركتنا القومية الحقيقية ، وحركتنا السياسية الحقيقية ، وحركتنا التنظيمية في اية صورة من صورها ، ان هي الا حركة تحررنا من التخلف ، اي حركة لحاقنا بالمتقدمين وتجاوزنا لهم على هدى التجربة التاريخية المعاصرة والاختبارات الانمائية الحديثة التي دلت في اميركا الشمالية واوروبا الشرقية واليابان والصين على ان اللحاق بالمتقدمين لايكون الا بتجاوزهم . ولا ينقصنا شيء لتحقيق ما حققه جميع هؤلاء وتحقيق ما هو احسن منه الا استعادتنا لثقتنا بانفسنا .

ولذلك كان المشروع الوحدوي العربي كما تصوره وطبقه عبد الناصر قبل كل شيء مشروعا نفسيا اي مشروع استعادة الامة العربية واستعادة الشعب العربي ، واستعادة الانسان العربي لثقته بنفسه وبطاقته الخلاقة وبقدرته على تحقيق التقدم . واستعادة الثقة منفتح التحرر ومنطلق التقدم لان الاستعمار هو قبل كل شيء قتل لهذه الثقة وايهام بان التخلف هو الحالة الطبيعية للمتخلفين وبان التقدم هو الحالة الطبيعية للمتقدمين، وان الهوة بينهما قدر محتوم لا مجال لتحديه.

ومشروع عبدالناصر الوحدوي هو مشروع تحدي هذا القدر المزعوم لا المحتوم . تحداه اولا بتحدي التجزئة الاقليمية وتصويره « تاريخ الوحدة في عمر امتنا » بانه « نفس عمر تاريخ امتنا » . وبتأكيده بان « محاولات الوحدة في المنطقة لم تتوقف منذ اربعة الاف سنة » وان كان اسلوب « السعي الى الوحدة يتشكل بالعصر الذي تعيش فيه كل محاولة لتحقيقها . « فتحقيق الوحدة هو تحقيق غاية تاريخنا ، اي غاية وجودنا ، لان الوحدة كانت عبر هذا التاريخ العريق » .. هي الحقيقة ، وكان كل ما عدا الوحدة اصطناعا » (٢) .

ولكن غاية هذا التاريخ وغاية هذا الوجود هي الحرية والتقدم ، ولذلك فان غاية الوحدة هي الحرية والتقدم ايضا . ان صناعة الجمهورية العربية المتحدة هي صناعة الحرية والتقدم ، انهما مسؤوليتها الكبرى . ولكن هذه المسؤولية » .. في صنع التقدم وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الامة العربية كلها » . (٣) والثورة هي السبيل لتحمل هذه المسؤولية التاريخية ، ولتحقيق الحرية والتقدم لانها ... هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي ارغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على ان تنطوي مسافة التخلف الذي طال مداه بين الامة العربية وبين غيرها من الامم السابقة في التقدم ، ولا بد ـ والامر كذلك ـ من مواجهة جذرية للامور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للامة لتحمل هذه المسؤولية .(٤) ولكن الثورة لا تعني الدوامة العنفية او الانقلابية ، ولا الديكتاتورية العسكرية ، ان التقدم هو غاية الثورة » . وهي بطبيعتها « عمل شعبي وتقدمي ». ولذلك لا يمكن لها ان تكتفي بالتهديم ، فلا بد لها من تهديم التهديم او من التحرر من التهديمية . ولا بد لها من ايجاد وضع جديد . ولا يستقيم للثورة كل هذا الا اذا كانت ثورة عربية . ولكن الثورة العربية مدعوة الى الابداع لا الى التقليد . لانها « ... لا تستطيع ان تنقل ما توصل اليه غيرها .. » (٥) ولكن استبعاد النقل لا يعني استبعاد الاستهداء بالتجارب الثورة الانسانية ،ولكن هذه التجارب تجري في عالم متغير تغيرا سريعا . « فان التغيرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل » من اجل اهداف النضال العربي .(٦) واذا كان الواجب المحافظة على الحرية والاشتراكية والوحدة اهدافا لهذا النضال ، الا ان تغير الظروف يقضي برفض اتخاذ المصالحة مع الاستعمار طريقا للحرية ، كما نقضي بان لا يلتزم العمل الاشتراكي التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر ، كما تقضي بتجاوز التجارب السابقة للوحدة في القرن التاسع عشر وابرزها التجربة الالمانية والايطالية ، لانها لم تعد تقبل التكرار في النصف الثاني من القرن العشرين . ان نموذج هاتين التجربتين هو نموذج التوحيد القسري . ولكن النموذج العربي المنشود هو نموذج التوحيد الطوعي ، وذلك لان ... اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك باسلوب مثالي في العمل الوطني وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من اجل الوحدة القومية للامة العربية كلها وضد اعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الارض العربية ذاتها ، سواء اكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها، ام كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري .»(٧)

ان الوحدة الوطنية داخل كل قطر عربي لا تقل اهمية عن الوحدة القومية الشاملة. ولذلك يفضل اسلوب الاقناع على اسلوب الاكراه صونا للوحدتين معا . والمهم ان تكون هنالك لا وحدة في الصف بل وحدة في الهدف . ولا بد ان يكون الاتفاق على الهدف سابقا الاتفاق على الصيغة الدستورية ، لان الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير . والسبيل التنظيمي المفضل لبلوغ الهدف هو تعاون الحركات الوطنية التقدمية ، لان « .. قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي امر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة في النضال . « وريثما تتحقق الوحدة

المنشودة تظل الجامعة العربية الاداة العملية وان لم تكن الاداة المثالية لتعاون العرب وتضامنهم .(٨)

ان هذه الافكار تضع قواعد مبدئية للمشروع الوحدوي العربي كمشروع ثوري تجعل منه امتدادانضاليا حيا لتاريخ الامة العربية وتصل ما بينه وبين التجارب الثورية والوحدوية للامم المتقدمة بدون الالتزام باي نموذج ماضوى جامد من نماذجها لان الثورة العربية ... وهي تواجههذا العالم لا بد لها ان تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته، وان كان في نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الفنية التي حصلتعليها الشعوب المناضلة بكفاحها .» (٩)

ان هذه القواعد هي الى حد بعيد ابنة التجربة الوحدوية المصرية السورية الفاشلة ، ولم يكن فشلها مانعا بل حافزا لاعادة النظر في التجربة الثورية كلها وللتفكير بتجربة وحدوية اقرب الى النجاح . وجاء هذا الموقف السليم صدمة للذين حسبوا ان انفراط الوحدة عام ١٩٦١ وظنوا ان وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠ يمكن ان يؤديا الى ارتداد مصر عن القومية العربية . ولكن عبدالناصر حمل الزعامات الانفصالية لا الشعب السوري تبعة الانفصال. ولذلك لم يأت الميثاق المنبثق من التجربة والخطأ ليؤكد التزام مصر العربي فحسب ، بل ليؤكد ايضا بان .. « التجربة الثورية الشاملة القيت مسؤوليتها الاولى على الشعب العربي في مصر .. » ولكن .. تجارب بقية شعوب الامة العربية مع التجربة كانت من الاسباب القوية التي مكنت الشعب المصري ان ينتصر . ولهذا فان .. « الشعب المصري مطالب اليوم بان يجعل انتصاره في خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية شعوب امته العربية .» (١٠)

ان بوسعنا ان نكتب الكثير عن اسباب اخفاقالوحدة المصرية السورية ، وان نحاول استخراج العبر من هذه التجربة السابقة للافادة منها في التجارب القادمة . وتدل مراجعة جلسات النقد الذاتي في محاضر اعداد الاعلانالثلاثي بين مصروسوريا والعراق على انه كانهنالك طغيان مرعب للحساسيات والانانيات الفردية ، وكانهنالك نفث مسموم في العقد والعصبيات الاقليمية والطائفية، وكان هنالك نقص في التخطيط ، وكان هنالك فوضى في الادارة ، وكان هنالك فراغ في التنظيم الشعبي، وكان هنالك جنوح لاحلال التأله الشخصي محل التعامل المؤسسي ، وكانت هنالك هوة سحيقة بين الرئيس او القائد الاعلى وسائر القيادات السياسية والعسكرية والادارية والفنية جعلت وحدة ذاتية في شخص القائد الواحد او وحدة شخصية اكثر مما جعلتها وحدةموضوعية مؤسسية او وحدة قومية تكاملية لشعب واحد . ان كل هذه العوامل هي ظواهر للتخلف اكثر مما هي ظواهر للتجزيء . ولا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار في اية محاولة وحدوية جديدة . ولكن ما يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء هو قانون من قوانين النمو الوحدوي يمكن استقراؤه من التجارب الوحدوية التاريخية السابقة ،ويدل على ان الوحدات الثنائية تظل في خطر ما دام التكافيء النسبي مفقودا بين طرفي التجربة ، وما دامت التجربة لم يتح لها الوقت الكافي للنمو النوعي والكمي . والتجربة المصرية ـ السورية لم يتح لها الوقت ولا الفرصة اللازمة للنمو . بل انصبت الجهود عليها من الخارج والداخل لحصرها في مهدهاوقتلها فيه . ويكفي تذكر الاحداثالتي حاقت بها في لبنان والعراق والاردن لتقدير الابعاد الضخمة التي اتخذتها عملية الحصر والخنق في المهد. ان فترة ثلاث سنوات من الحكم الوحدوي ليست فترة زمنية كافية للحكم على تجربة وحدوية عربية او غير عربية ، بل انها ليست فترة كافية للحكم على ايةتجربة لاي نوع من انواع الحكم .

وهذا ما ادركه ، ولو بعد حين ، الذين طالبوا بالانفصال فعادوا يطالبون بتجربة وحدوية جديدة .وادت هذه المطالبة الى الاعلان الثلاثي لعام ١٩٦٣ الذي جاء كمحاولة اولى لوضع قواعد « الميثاق » موضع التطبيق على الصعيد العربي. وهنا تظهر رؤيا القائد للنواة الثلاثية المصرية ـ السورية ـ العراقية كأنها الحلم وهو يقول : « الوحدة الثلاثية .. عمل اكبر بكثير من الوحدة ..بيننا وبين سوريا .. بانضمام العراق تبقى دولة الوحدة :

١ ـ من منابع البترول فخطوط امداد البترول

٢ ـ من خطوط الانابيب الى قناة السويس

٣ ـ ممتدة من آسيا الى افريقيا

٤ ـ بتجييب الجيش العراقي على حدود اسرائيل..

٥ ـ فيها امكانيات اكثر .. يمكن من فرنسا ...

٦ ـ فيها عدد سكان ٢٧ مليون و١٣ مليون ..يعني ٤٠ مليون » . (١١)

ولكن الرؤيا ظلت اعلانا بسبب المأزق القيادي ،اي بسبب انعدام الثقة بين القادة ، وتعذر التفاهم على التنظيم الوحدوي الشعبي ، وصعوبة الاتفاق على تنظيم المشاركة في القيادة او على ما يدعى « بالقيادة الجماعية» ولم يكن المأزق مأزق عبدالناصر والبعث ، ولكنه كان بالاضافة لذلك مأزق البعث مع نفسه ، ومأزق البعث مع القوى القيادية التقدمية الوطنية في سوريا والعراق ، بل كان ازمة جديدة من ازمات المأزق القيادي العربي .

ان اسطورة القيادةالجماعية تزين لنا انها حلللازمة ولكن الحقيقة هي ان القيادة الجماعية ، كما يراها بعض

ـ التتمة على الصفحة ـ ٦٨ ـ

عبدالناصر والوحدة العربية

ـ تتمة المنشور على الصفحة ـ ٥ ـ

العرب وكما يدعو اليها البعض الاخر ليست صورة جديدة للمشاركة القيادية وبقدر ما هي تغليف لاستئثار فريق دون فريق بالقيادة او بقدر ما هي نفي لاية قيادة . ان القيادة الجماعية بمعنى اعتماد الحركات التاريخية على قيادة متكاملة لا على القائد الفرد الكامل فحسب هي امر واجب ولكن القيادة الجماعية بمعنى حرمان القائد الفرد العبقري من امكان تحقيق عبقريته في خدمة مجتمعه هي جناية على المجتمع وعلى التاريخ . ويقتضي تفادي هذه الجناية التمييز بين القائد الدستوري والقائد التعسفي . ان القائد العبقري الدستوري الذي تتفتح عبقريته في نطاق القانون الشرعي هو هبة تاريخية للامة . ويكون من سوء طالع الامة ان لا تكتشف ما فرطته في حق مثل هذا القائد الا بعد ان تفقده او ان تقتله او ان تقلبه !..

وكان عبدالناصر يلمح موقف الذين يعتبرون شخصيته استهلاكا بدل ان يعتبروها رأسمالا للمشروع الوحدوي . ولذلك دعا في مباحثات الوحدة الثلاثية الى تحقيق المشروع الوحدوي بدون عبدالناصر ، وقال : «قضية الوحدة والقضية العربية.. هي اكبر من كل واحد.. وأنا قلت اني انا مستعد لوحدة بدون عبدالناصر !.. مستعد.. ان الوحدة بلا عبدالناصر .. وان يؤيدها عبدالناصر من مصر ومن القاهرة.. بكل دمه وبكل روحه.. كل فرد زائل والحدث هو .. مستمر .. ولكن يجب ان يقوم على اساس سليم .. ويجب ان يقوم على عوامل الاطمئنان ..» (١٢)

ان رواد المشروع الاتحادي الجديد اعلنوه بدون عبد الناصر ، ولكنهم كما ذكروا في اعلانهم في الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٠ اعلنوه بروح عبد الناصر . وهذا اجمل تعبير عن وفائهم له . فهل يستطيعون تطبيقه بقواعد عبد الناصر العقلانية الثورية ؟ وهل تعلموا منه الى الحد الذي يسمح لهم بالتحول من قادة اربعة او من اربع قيادات الى قيادة جديدة واحدة ، اي من قيادات عسكرية مصرية وليبية وسودانية وسورية الى قيادة عربية عقلانية ؟

اننا لا نكون مبالغين مهما شددنا على محورية دور القيادة الواحدة ، والقيادة الصادقة في وحدويتها في بناء الوحدات والاتحادات اي في تكون الدولة الواحدة او الدولة الاتحادية . فالتجارب الاتحادية الحديثة الشرقية والغربية تزكي هذه الحقيقة . فلولا لينين والقيادة الشيوعية لما كان هنالك اتحاد سوفياتي . ولولا غاندي وقادة الكونغرس لما كان هنالك اتحاد هندي . ولولا قيادة حزب الثورة المكسيكية بعد الحرب العالمية الاولى لما كان الاتحاد الفدرالي المكسيكي اقرب اتحادات اميركا اللاتينية الى الاستمرار والنجاح . ان كل العوامل المساعدة على تكوين الاتحاد وديمومته تفعل فعلها عبر القيادة الاتحادية . وحظ الاتحاد في القيام والاستمرار هو حظه في ظهور مثل هذه القيادة الملائمة في الظروف الملائمة . ان العوامل المساعدة على تحقيق الاتحاد الاميركي لم تكن لتفعل فعلها» ... لولا قيادة جورج واشنطن وهاملتن وجي ومادیسن وفرنكلن وجيمس ولسن . ولم تصبح ارادة الاتحاد فعالة الا بفضل قيادة جوهن ماكدونالد والكسندر جالت وجورج كارتييه في كندا ، وقيادة باركس وبارتن وديكن في اوستراليا ، وقيادة بسمارك في المانيا ، وقيادة فيكتور امانويل وجاريبالدي وكافور وريكاسولي في ايطاليا ... ان العامل القيادي وما ينضويه من القدرة على التفاوض والتفاهم يصنع الفرق بين سكونية ارادة الاتحاد وحركيتها ... » (١٣) .

ان العوامل التي تحرك ارادة الاتحاد هي العوامل التي تحرك ارادة التكامل المجتمعي التي انطلقنا منها كمتغيرات لبحثنا . ويبدو مفعول متغير التجاور الجغرافي ناصعا بين مصر والسودان وليبيا . كما يبدو متغير «المصالح الوظيفية» اذا اخذنا بعين الاعتبار التكامل بين الرساميل الانسانية والطبيعية والمالية في الاقطار الثلاثة . ويظهر مفعول متغير «الوضع الاستقلالي» ومتغير «النظر الى التجارب الوحدوية السابقة» كحوافز للاتحاد لا كموانع منه . وهذا الحافز هو حافز الجمهورية العربية السورية للاسراع للانضمام للمشروع باعتبارها ـ كما قال احد قادتها القطر العربي المصاب بمرض الوحدة العربية والمصر على المبادرة الى المشاريع الوحدوية او المشاركة فيها الى ان تتحول الوحدة من مرض الى عافية جديدة .

ولئن كان هنالك اختلاف بين ظروف الاقطار الاربعة ، الا ان الجامع بين القيادات ليس الشعور الوحدوي فحسب ، بل رؤياها الناصرية المشتركة للمشروع الوحدوي . وهذا ما يدخل متغير «التجانس» المبدئي في المشروع الحالي اكثر مما دخل في اي مشروع سابق ، ويجعل التحدي الاكبر للقيادات الاربع امكان تحقيق الخطة الوحدوية الناصرية بدون عبد الناصر . «ان الطريق التي تسير فيها عملية التوحيد بين عدد من الاقطار العربية التقدمية المتحررة قد وضع اساسها القائد والمعلم عبد الناصر مراعيا في ذلك تجربة الوحدة السابقة بين مصر وسوريا ، ومراعيا ايضا وقبل كل شيء الظرف الخطير والصعب الذي تمر فيه امتنا ، فصيغة الاتحاد الجديد بدأت من صيغة تحالف بين القيادات الثورية لاقطار عربية ثلاثة . ودخلت الان سوريا . والهدف الاول منه هو ان تكون هنالك وحدة في القيادة السياسية للمعركة توحد الستراتيجية السياسية الدولية والعربية لاقطار الاتحاد ، وتوحد كذلك استراتيجيتها العسكرية وقواها الضاربة وان انجاز هذه الخطوة شيء هام وكبير . الا انها تبقى في حدود توحيد الطاقات وتوحيد الجهد في المعركة . والاتحاد

الحقيقي يتطلب اكثر من ذلك . واعتقد بان نظم الاقطار العربية الاربعة الداخلة في الاتحاد ، والتي تحمل كلها شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة مؤهلة لخطوات وحدوية اقوى وامتن ، فنحن لا نعتقد ان ثمة اتحادا او وحدة حقيقية تقوم وتستمر بدون بناء القاعدة الاقتصادية الثابتة لها وبدون ان تكون هناك خطوات على طريق وحدة النظم ووحدة التنظيم السياسي» (١٤) .

ان التحدي التنظيمي للمشروع الاتحادي الجديد هو وجه من وجوه التحدي القيادي . فالقيادة الاتحادية اما ان تكون قيادة تنظيمية او ان لا تكون . والتنظيم الاتحادي الفدرالي هو اعقد انواع التنظيم . انه تنظيم لدولة جديدة تقام فوق الدول القديمة ، او بناء لنظام جديد يستوعب بشمول ومرونة ، بمركزية ولامركزية ، بوحدوية وتعددية، سائر التنظيمات الاتحادية والاقليمية. واذا كان النظام الجديد يستوعب التنظيمات الاقليمية ولا يلغيها ، فلأن هناك ضرورات قطرية تقضي ببقائها . ولذلك يبدو تنظيم الاتحاد الفدرالي كعملية توفيق بين الضرورات الاقليمية الخاصة والارادة والاهداف الوحدوية العامة (١٥) .

ان التنظيم الاتحادي الفدرالي هو اعقد انواع التنظيم التكاملي المجتمعي ، لانه تنظيم جديد كل الجدة وحديث كل الحداثة في تاريخ التنظيم السياسي الانساني ولد في الغرب تجاوزا لتنظيم الدولة الامبراطورية ـ والدولة القومية ، بالافادة من مزايا التنظيمين وتفادي مساوئهما . وهو أعقد وأعسر منالا بالنسبة الينا ، لانه يعني اقتباسنا او نقلنا لتجربة حكم غربية . وهذا ما يضعه في السياق العام لتحديثنا السياسي . ويقتضي التحديث القويم بان يكون الاقتباس اقتباسا ابداعيا ، وبان نتمكن من رؤية التنظيم الفدرالي كعمليةذاتية خلاقةلتجاوز تنظيمينا الوحدويين التاريخيين: التنظيم الامبراطوري الما قبل ـ ميلادي والتنظيم الخلافي او السلطاني المابعد ـ ميلادي .

ان تاريخنا الوحدوي تاريخ حركي ، تستمر فيه النزعة للوحدة وتتغير اشكالها . انها النزعة لتوحيد دار الانسان عبر رؤانا لوحدة الكون فوحدة خالق الكون . وهي الشوق لحرية كل انسان عبر تأكيدنا لحرية الواحد . وكما اثرنا في مطلع التاريخ بنظامنا الملكي الامبراطوري ، وبرؤيانا الوحدانية في رؤى الاخرين وتنظيماتهم فقد تأثرنا في الطور الخلافي وما قبل الخلافي برؤاهم وتنظيماتهم . ولا ضير علينا من التأثر بها اليوم ولكن التأثر الصحيح بنظم الغير يقتضي فقهنا لها على حقيقتها ، ويقتضي فقه تجاربنا الوحدوية التنظيمية على حقيقتها ، لا للنقل ما عند الغير ، ولا لنعيد ما كان لدينا، بل لننقل منها بمعرفة ووعي وبصيرة للشكل او لطور تنظيمي افضل .

ان التنظيم الاتحادي العربي لا يكون تنظيما ناصريا الا اذا كان ثوريا وكان ديموقراطيا وكان اشتراكيا . ان الديموقراطية والاشتراكية متلازمتان لدى عبد الناصر والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اي منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب» (١٦) . وبوحي «الميثاق» وهدى التلازم الثوري بين الديموقراطية والاشتراكية ، اقام عبد الناصر النظام المصري ، وعدله بضوء محنة الخامس من حزيران. ان الامتحان الاكبر لهذا النظام هو امتحان المعركة مع اسرائيل . مات هذا النظام بعد كارثة الخامس من حزيران ، ولكن قيادة عبد الناصر الرسولية الكارسماتية اعطته حياة جديدة . وحياته الان متوقفة على مصير المعركة مع اسرائيل ، وعلى جميع العوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط بها المعركة . ومصيره هو مصير المشروع الوحدوي الناصري في شكله الرباعي . اجتاز النظام امتحانه الاول بعد عبد الناصر بالانتقال الهادىء والسريع الذي جرى من عبد الناصر الى انور السادات. ولكن الامتحان الاكبر هو في الانتقال من حالة الاحتلال للاراضي العربية الى حال التحرر . والنجاح في الامتحان الاول يمكن ان يكون استهلال النجاح في الامتحان الاكبر. وتجلى هذا النجاح الاول في ان الرؤساء تغيروا ولم يتغير الميثاق . ولكن هذا التغير الشكلي الناجح لا يغني عن التغيرات الجوهرية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي ما تزال مطمح الثورة لا متحققها . ولكن تحقيق هذه التغيرات مرتبط في التصور الناصري بالثورة العربية الشاملة لا بالثورة المصرية لوحدها . ولذلك جاء استمرار الالتزام العربي استمرارا للالتزام الثوري . وجاء اختيار السادات اختيارا للاستمرار في هذا الالتزام ، لان السادات هو احد صانعي سياسة الالتزام العربي ، واحد الذين مارسوا هذه السياسة مع عبد الناصر ، واحد الذين سبقوا الى اعلانها للرأي العام منذ سنوات على انها الالتزام الذي خلصت اليه مصر بعد ان درست سياستها وقررت ان تبلورها» ... وتحددها تحديدا واقعيا واضحا ، وانتهت .. الى جعل تلك السياسة داخل اطارين لا تخرج عنهما : الوطنية المصرية، والقومية العربية ، بحيث لا يظهر تناقض بينهما ، وبحيث لا تكون مصلحة مصر وسلامتها ومصالحها عاملا من عوامل الحاق الضرر بمصالح وسلامة دولة عربية اخرى» (١٧) .

ان التنظيم الاتحادي العربي لا يكون ناصريا الا اذا كان ثوريا وديموقراطيا واشتراكيا ، ولذلك اعلن القذافي ان «الباب مفتوح امام اية دولة عربية للانضمام الى هذا الاتحاد بشرط ان يكون لديها قناعة بالاشتراكية العربية.

واعرب عن عدم توقعه لانضمام اية دولة ملكية لهـذا الاتحاد بل لا بد ان تكون جمهورية حققت حريتهـا وان حكومتها تمثل شعبها فعلا . فبدون هذه الشروط فان الوحدة لا تستمر طويلا» (١٨) . ان الاعضاء الاربعـة لاعلان الثامن من نوفمبر ملتزمون بالثورة والديموقراطية والاشتراكية بمقدار ما هم ملتزمون بالرؤيا الناصرية ، وبالقواعد الناصرية للعمل الوحدوي . ولكن عضوا واحدا حقق نظاما ديموقراطيا اشتراكيا ، وما تزال حالة الاعضاء الثلاثة اقرب الى «حالة ثورة» منها الى «حالة نظام» . وهذا ما يقضي بان تجري عملية بناء الاتحاد علـى مستويين : المستوى القطري الخاص لبناء نظم في الاقطار الثلاثة تشبه النظام المصري بدون ان تكرره ، والمستوى العربي العام لبناء النظام الاتحادي الذي يستوعب النظم الاربعة ، ولاقامة اتحاد القوى الوطنية التقدمية ، لئـلا يعاني الاتحاد الفراغ التنظيمي الشعبي الذي عانتـه الوحدة المصرية السورية ، ولئلا يصطدم بالتناقـض التنظيمي الحزبي الذي قضى على الاعلان الثلاثي المصري ـ السوري ـ العراقي قبل ان يخلق . وهذا ما يجعل عملية بناء الاتحاد العربي اعقد من سواها ، لان الاتحادات الغربية تكونت على الاغلب من اعضاء ذوي نظم او تقاليد دستورية قائمة ، ولكن الاتحادات الشرقية تكونت فـي ظل ثورات شاملة ادت في الآن ذاته الى اعادة تنظيم الكل والاجزاء . وتولى الحزب الشيوعي هذا التنظيم بوحي فكرة الديموقراطية المركزية . ولذلك يتساءل بعـض الباحثين عن حقيقة الفدرالية السوفياتية ؟ أتكون فـي استقلالية الجمهوريات التي يذهب الدستور الى حـد الاعتراف بحقها في الانفصال ؟ أتكون في وحدوية الحزب الشيوعي الذي يتولى السلطة من المركز ؟ او تكون فـي منزلة بين المنزلتين، اي في التنظيم الذي يكون «اشتراكيا في محتواه وقوميا في شكله ، فتؤمن به الفدراليـة السوفياتية الحريات الاساسية لشعوب الاتحاد ، ولكنها تؤمن ايضا المركزية الاساسية للشيوعييـن الاصليين ، فتحرك بذلك الارادة الحسنة من ادنى الى اعلى ؟» (١٩).

تكونت جميع الاتحادات الغربية والشرقية بوحـي الليبرالية او الماركسية . والليبراليـة والماركسيـة والفدرالية هي الان موضع مراجعة جديدة في مواطنهـا الاولى بضوء مستحدثات الثورة العلمية التكنولوجية . ولئن شكل التنظيم الفدرالي خطوة ثورية جديدة فـي التنظيم الانساني جعلت اكثر الثورييـن الاشتراكيين ، وفي مقدمتهم برودون يدعون لانسانية فدرالية ، الا ان التكون الاتحادي الفدرالي لم يكن دائما تكونا ثوريا . بل ان الثورية قد تتنافى مع الفدرالية اذا اكتسبت معنى العنفية ، واذا نزعت الى الاستئثار السلطوي وجنحت للوحدوية المركزية اي الى تجسيد الثورة في مركز واحد او شخص واحد او حزب واحد او ايديولوجية واحدة. ان الفدرالية هي توفيق عقلاني سياسي ودستـوري مستمر وتجدد بين الوحدوية والتعددية . وهذا ما جعل خط الفدرالية بالنجاح ضئيلا حتى الان في العالم الثالث بسبب تراوح اكثر النظم القائمة فيه بين الفوضـى والديكتاتورية . وكلاهما مناف للفدرالية التي تفتـرض الحرية النظامية اي التغيير السلطوي التناوبي .

ان التراوح بين الفوضى والديكناتورية في نظـم العالم الثالث هو وليد التخلف . والفدرالية تتنافى مع التخلف ، ولكن الفدرالية تشق طريق التقدم اذا وفـرت الاطار القانوني العام الثابت لصناعة الامة الجديدة ، واذا وفرت التعبئة الانتاجية الواسعة والشاملة لامكانـات وطاقات اعضاء الاتحاد الواحد في سبيل التقدم . ولا ريب ان انتظام ولايات اميركا الشمالية في اتحاد واحـد وتفتت اميركا اللاتينية دولا متعددة هو سبب رئيسي من اسباب التقدم الشمالي والتخلف الجنوبي . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حققا السوق القارية الذاتية في الاطار الاتحادي الفدرالي . والسوق القارية هـي سبب رئيسي من اسباب تقدمهما الاقتصادي على الدول الاخرى . وتحقيق مثل هذه السوق هو عامل فعال في دفع اوروبا الغربية في طريق الاتحاد الفدرالي . ووعي كل هذا يبرز التخطيط الاتحادي الفدرالي كتخطيط انمائـي في سبيل التقدم وفي سبيل التحرر من التخلف (٢٠) . وهذا ما يجعل بالضرورة من المخططين الاتحاديين فـي الدول المتخلفة مهندسين انمائيين . وما لم يرتفعوا لهذا المستوى ، فان العملية الاتحادية تظل على هامش حيـاة الشعب وان تجاوبت مع شعوره . فالمهم هو التطابق بين شعور الشعب الوحدوي وبين تقدمه الحسي . ولا صحة للزعم القائل بانه لا يمكن للمجتمع المتخلف الا ان يصنـع قيادة تخلفية . فالتفاعل الحضاري المشتد بين المجتمعات الانسانية ، والتفاعل الديالكتيكي داخل المجتمع الواحد كفيلان بصناعة قيادة تقدمية انمائية تخطيطية تأتي نفيا او ثورة على التخلف في مجتمعها . ولولا ذلك لما امكن اي مجتمع ان يتحرر من التخلف وان يحقق التقدم .

ولئن ظهرت الوظيفة الانمائية للاتحاد في الظروف الحاضرة في الدول المتخلفة اكثر اهمية منها في الدول المتقدمة ، الا ان الدول الفدرالية المتقدمة كانت هـي بالامس دول متخلفة ، وكان الاتحاد الفدرالي سببا مـن اسباب «تسريع» تحولها من التخلف الى التقدم . لان تحقيق «.. الوحدة الاقتصادية وتوحيد السوق يساعد على ايجاد جهد دفاعي موحد ، ويزيد من الرفاه المـادي اثناء السلم . وتتلاءم بعض الاقطار اكثر من غيرها ، في اي اتحاد ، مع بعض انواع التخصص الاقتصادي . ولذلك فان التنمية المشتركة لجميع امكانياتها تفيد الاتحاد باسره.

ولكن لم تتمكن الدول التي ندرسها من تحقيق اوفر التنمية لامكانياتها الاقتصادية ، الا بعد ان تخلصت من خطر الحرب فيما بينها ، ولم تعد اي منها تخشى ان تدخل حربا منفصلة مع عدو خارجي . وقد ساعد التخصص الصناعي ، وما رافقه من زيادة في الكفاءة ، هذه الدول على زيادة قدراتها الدفاعية ، كما ان هذا التخصص نفسه لم يتحقق الا في الدول المتحدة في الدفاع عن نفسها» (٢١) .

ان التخطيط الاتحادي يبدو بضوء التجارب الاتحادية السابقة تخطيطا تحديثيا اي تخطيطا انمائيا دفاعيا . فالقدرة الدفاعية هي وليدة القدرة الانمائية ، والدول العربية تحتاج للقدرتين معا ، لتتمكن من التحرر من التخلف عدوها الاول في الداخل وللتحرر من اسرائيل عدوها الاول في الخارج . والتخلف بصورة عامة وبصورته الاقتصادية بصورة خاصة هو الحائل الاكبر دون التكامل الاقتصادي الذي عملت له الجامعة العربية بدون نجاح . ان اقتصاد التخلف هو اقتصاد المحصول الواحد الزراعي او المعدني الذي يتحكم به المشتري او المستثمر او المسوق الخارجي . والدول العربية اما دول زراعية تعتمد على محصول ضخم كالقطن او دول بترولية لا تعتمد الا على البترول . ولذلك ظلت الاقتصاديات العربية مرتبطة بالاسواق الخارجية وبالمساعدات الخارجية اكثر من ارتباطها ببعضها البعض . وهذه هي تركة فترة الانحطاط العثماني التي ادت الى ركود الاقتصاد العربي وفترة الحكم الاستعماري الذي ادى الى تقسيمها بعد ان كانت سوقا واحدة والى اخضاعها للاحتكارات العالمية بعد ان كانت مترابطة فيما بينها ، وبعد ان كانت الحواضر والثغور العربية المراكز الدولية للتبادل التجاري .

والتخطيط التنظيمي الاتحادي هو تخطيط لتصفية هذه التركة ، ولتصفية قواعدها في الداخل والخارج ، ولكسر الحلقة المفرغة للتخلف الاقتصادي ، ولاطلاق دورة الحياة الاقتصادية العربية في وجهة انمائية انتاجية واحدة . ان البترول هو رأسمال عربي استغل واستهلك حتى الان اكثر مما ثمر تثميرا انتاجيا . والبترول هو مكمن الثورة العلمية التكنولوجية العربية . ومهما تحررت وتصنعت اية دولة بترولية عربية منفردة ، فانها تستطيع مجتمعة ان تحقق معجزة ، معجزة حضارية اكثر مما هي معجزة اقتصادية . ان جميع الدول العربية تتحول لدول بترولية من حيث انتاج البترول او من حيث مروره في اراضيها . وتوجد بين الدول الاربع المشاركة في مشروع الاتحاد الجديد ثلاث دول بترولية هي ليبيا وسوريا ومصر . ولذلك فانها مدعوة لتنظيم «متحد بترولي عربي» يكون مستقطبا ونواة لتنظيم بترولي اتحادي عربي شامل (٢٢) .

ان التطلع للتقدم الاقتصادي والشعور بالحاجة الى الدفاع المشترك تجاه خطر خارجي واحد هما من اهم الحوافز التي حركت عملية تكوين الاتحادات المعاصرة (٢٣) .

وهذان الحافزان يحركان الان عملية تكوين الاتحاد العربي الجديد كاستجابة لتحدي التخلف وللتحدي الاسرائيلي وللتحدي الاستعماري . ولكن هذه التحديات مجتمعة هي وجوه للتحدي التاريخي الحضاري للعرب . ان الاستجابة الشاملة لهذا التحدي هي في تكون عربي جديد اي في انطلاقة حضارية عربية جديدة . وما لم يعن الاتحاد الجديد مثل هذه الانطلاقة الجديدة فالاولى له ان لا يكون . ان من حقنا ان ننشد الاتحاد لنبقى ، ولنقوى ولنتحرر ولنتقدم ، ولكن من واجبنا ان ننشد الاتحاد لنبدع . ولا نستطيع ان نبدع اذا كانت انطلاقتنا الحضارية الجديدة في اتجاه الماضي . فلا بد ان تكون في اتجاه المستقبل ، لا بد ان تكون غايتنا جعل الحضارة الحديثة حضارتنا نستسيغ منجزاتها استساغة ابداعية لنستطيع ان نتخطاها لما هو افضل منها .

واروع انجازات الحضارة الحديثة منهجيتها العلمية التجريبية . انها هي المصدر الحقيقي لتقدمها اي لاي تقدم انساني . ان منهجية الحضارة الحديثة العلمية المطردة التقدم لا ايديولوجيتها المطردة التغير هي معجزتها الكبرى . ولذلك كانت هذه الحضارة حتى الان عالمية التكنولوجية اكثر مما كانت انسانية الايديولوجية . ولئن كانت الايديولوجية الماركسية اشمل انسانية عرفتها حتى الان ، الا انها بتحولها من منهجية علمية ثورية الى ايديولوجية اخذت تستحيل ايديولوجية سلطوية ايديولوجية قومية . ولذلك فان علينا نحن ان نمد هذه الحضارة بالروح الانسانية وبالحرارة الانسانية التي تفتقدها . ولكننا لن نستطيع ذلك الا باستساغتنا لمنهجيتها العلمية التجريبية ، واعتمادها كقاعدة اولى لتقدمنا الطبيعي والاجتماعي (٢٤) . ان القيادة العقلانية العصرية هي القيادة الملتزمة بمثل هذه المنهجية في نظرتها الى الكونين الطبيعي والاجتماعي ، وفي نضالها لتنظيم مجتمعها تنظيما جديدا . ولئن بدا تحرك هذه المنهجية محصورا في حيز الظواهر والبنيات والوسائل ، وقاصرا عن حيز القيم والغايات ، فان اي بحث قيمي او غائي لا ينطلق من نتائجها التجريبية هو قبض للغبار .

ان بوسعنا بل ان علينا ان نوسع حيز المنهجية التجريبية لنجعل منها تجريبية انسانية كاملة ، تتحرك من الطبيعة الى ما بعد الطبيعة . ولكن التحرك يجب ان يكون من الطبيعة الى ما بعد الطبيعة لا من ما بعد الطبيعة الى الطبيعة اذا اردنا ان يكون الغيب حقيقة جديدة نكتشفها لا سرابا نفتقده .. ان النظريتين الليبرالية والماركسية اللتين نشأت في ظلهما الاتحادات المعاصرة نشأتا هما ايضا في جو التجريبية العلمية ، التي دفعت الفكر الاجتماعي لاستقراء قوانين للنمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مثل حتمية او نظامية القوانين التي اكتشفها الفكر العلمي في الكون الطبيعي . وليست النظم السياسية المعاصرة وليدة تصارع وتوافق القوى الاجتماعية فحسب ، ولكنها بالاضافة لذلك وليدة تصارع الافكار اي وليدة محاولات التكيف مع ما اكتشف

من قوانين النمو الاجتماعي والاقتصادي سواء أكـــان الانطلاق من قوانين آدام سميث او من قوانيـــن كارل ماركس .

ولئن كنا مدعوين بالضرورة لتجاوز نتائج سميث وماركس بقدر ما يتجاوزها التطور الحضاري ، وبقدر ما يتجاوزها البحث العلمي في تحوله من الحتمية الـــى الاحتمالية ، ومن الميكانيكية الى السيبرنية، ومن التطورية البيولوجية التصاعدية الى التطورية الانسانية الابداعية ، فانه لا يكفي في هذا التجاوز ان يكون فعل رفض ذاتي. فلا بد ان يكون نتيجة لبحث علمي منهجي . لا بد ان يكون لقاء جديدا خلاقا بين الذاتية والموضوعية ، يجدد ذاتيتنا الثقافية ويوجهها نحو المستقبل لا نحو الماضي ، نحـــو الابداع لا نحو التقليد ، نحو الطبيعة لا قبل ما بعـــد الطبيعة ، ونحو الانسان قبل المادة ، اي نحو الحرية لا نحو الحتمية . واذا كنا شهدنا في محاضر الجامعة العربيـة ومحاضر المحادثات الثلاثية تشابه الكلمات واختـــلاف المدلولات ، فالسبب الرئيسي لذلك هو اننا ما نزال حتى الان متطفلين على مائدة الفكر الاجتماعـــي الحديث ، ومتثاقلين فكرنا الاجتماعي التراثي . اننا لم ننقطع عن هذين الفكرين انقطاعا ثوريا حقيقيا ، ولم نتواصل معهما تواصلا منهجيا حقيقيا ، ولم نصل ما بينهما وصلا منهجيا خلاقا (٢٥) . اننا لم ننقل بعد فكرنا الاجتماعي التراثي الى لغة حديثة ، ولم تعرب بعد لا الليبرالية ولا الماركسية تعريبا حقيقيا ، لاننا لم نعرب بعد المنهجية العلميـــة التجريبية التي صاغت الليبرالية والماركسية ، ولذلك لم يكن من اليسير علينا ان نعرب الديموقراطية ، ولن يكون من اليسير علينا ان نعرب الفدرالية . ان التعريـــب الحقيقي هو تعريب الروح والمنهج لا تعريب الكلمـــة والشكـل .

ان الناصرية تصلنا ـ كما ذكرنا في « الوعـــي العقائدي» منذ سنوات عبر الثورية العلمية والديموقراطية والاشتراكية والتعاونية بالفكر السياسي الحديث (٢٦) . ولكن لا الناصرية ولا اية ايديولوجية شرقية او غربية يمكن ان تصلنا وصلا خلاقا بهذا الفكر اذا لم توفر لنا البنية المنهجية الاساسية للفكر الحديث . فان التخطيط الجديد لتنفيذ المشروع الوحدوي الناصري لن يؤدي الى انطلاقة حضارية عربية جديدة ، الا اذا كان تخطيطا على مستوى الفكر والعمل معا ، اي تخطيطا لفكر علمي عربي ولسلوك علمي عربي .

ويبدو وكأننا ننظر الى النجوم بيننا تتعثر خطواتنا في الاخاديد التي يحفرها لنا العدو . ولكن هذه الاخاديد كما اظهرت حرب الخامس من حزيران وكما تدل الحرب الالكترونية والذرية التي يعدها لنا الان هي صناعة علمية. ولا تقهر الصناعة العلمية الا بصناعة مثلها او احسن منها. ولذلك فان الفرق بين النظر العلمي والنظر غير العلمي ليس الفرق بين النظر الى السماء والارض ، ولكنه الفرق بين التحرك السليم في السماء والارض وما بين السماء والارض . والفرق بين التحركين ليس الفرق بين العلم واللاعلم ، وبين الاتحاد واللااتحاد ، ولكنه الفرق بيـــن البقاء والزوال ، اي بين الحياة والموت . وامتنا تستحق العلم والاتحاد لانها تستحق الحياة (٢٧) .

حسن صعب

---

(1) - George Vedel , Les Grands Courants de la penscee politioue et le Federalisme , Le Federalisme , op . cit ., P. 31 - 86

٢ ـ خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الى مجلس الامـــة في ٥ فبراير ، ١٩٥٨ ، في كتيب : البيانان التاريخيان للرئيس شكـــري القوتلي وجمال عبد الناصر ، ص ٢٠ ـ ٢٣

٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق ، قدمه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، الباب التاسع ، الوحدة العربية ، ص ١٣١

٤ ـ نفس المرجع ، الباب الثاني ، في ضرورة الثورة ، ص ١٥

٥ ـ نفس المرجع ، ص ١٨

٦ ـ نفس المرجع ، ص ٢٠

٧ ـ نفس المرجع ، ص ٢٢

٨ ـ نفس المرجع ، الباب التاسع ، الوحدة العربية ، ص ١٣٧

٩ ـ نفس المرجع ، الباب الثاني ، ضرورة الثورة ، ص ٢٢

١٠ ـ نفس المرجع ، الباب الاول ، نظرة عامة ، ص ١٤

١١ ـ محاضر ومحادثات الوحدة ، المرجع السابق الذكر ، ص٥٤

١٢ ـ نفس المرجع ، ص ٤١

13 - K.C. Whcare , Federal Goverment , London,oxford University press 1953 . P. 40

١٤ ـ الدكتور جمال الاتاسي ، الحوادث ، بيروت ، ١٨ كانون الاول ، ١٩٧٠ ، ص ١٨

(15) - Arthur Macmahon . The problems of Federalism . A Survey , in Federalism Mature and Emergent , ed . , Macmahon , New York , Doubleday , 1955 , P. 3 - 27

١٦ ـ الميثاق ، المرجع السابق الذكر ، الباب الخامس ، عـن الديموقراطية السليمة ، ص ٥٠

١٧ ـ انور السادات ، قصة الوحدة العربية ، القاهرة ، دار الهلال ، ص ١٦

١٨ ـ الشعب ، بيروت ، ٢ دسمبر (كانون الاول) ١٩٧٠.

(19) - Guy Lardreit de la charriere , l'Idee Federale en Russie de Riourik A Staline , Paris Dedone , 1945 , P . 160

(20) - Federalism and Economic Growth in Underdevelopad Countries , Symposium , Bicks , Carnell , Newlyn , Birch , New York , oxford University Press , 1961

٢١ ـ روبرت بوي وكارل فريدريك ، دراسات في الدولـــة الاتحادية ، ترجمة برهان الدجاني ، بيروت ، الدار الشرقية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٤ـ٥ اصل الكتاب بالانكليزية Studies in Federalism , ed . Bowie and Friedrich , Boston , Mass

٢٢ ـ عبد الله الطريقي ، تأميم البترول العربي واقامة السوق العربية المشتركة ، ملحق الانوار الاسبوعي ، بيروت ، ٢٢ تشريـــن الثانـي ١٩٧٠ .

(23) - Wheare , op . cit . P. 37

٢٤ ـ حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت ، دار العلـــم للملايين ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠٨ ـ ٤٢٧

٢٥ ـ حسن صعب ، تدريس العلوم السياسيـــة في لبنان ، الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية بيروت ، ١٩٥٩

٢٦ ـ حسن صعب ، الوعي العقائدي ، بيروت ، دار العلـــم للملايين ، ١٩٥٩ ، ص ٢٨

٢٧ ـ فصل من كتاب يصدر قريبا بعنوان «المشروع الوحدوي الناصري بعد عبد الناصر» .